إمارة آل شبيب في شرق جزيرة العرب

٩٣١ - ٩٦٠هـ / ١٥٢٥-١٥٥٣م

د. عبداللطيف الناصر الحميدان

أ.د. سعيد بن سعد سفر الغامدي
كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

موضوع الكتاب:

يضم هذا الكتاب تمهيدًا، وستة موضوعات، وخاتمة، وملاحق، وقائمة بالمصادر والمراجع.

ذكر المؤلف في التمهيد أنه كتب بحثًا بعنوان: «دولة آل فضل في الأحساء والقطيف» نُشر بمصر في مجلة كلية الآداب بجامعة عين شمس (١٩٤٤ - ١٩٩٥م) المجلد ٢٣، ص ٨٤٣ - ٩٤٣.

ونظرًا لخوف المؤلف على بحثه من الضياع فقد قام بتصحيح الأخطاء التي وقعت فيه، وأضاف إليه نصوصًا وصورًا لوثائق برتغالية وهرموزية نادرة، ونشره في صورة الكتاب الذي بين أيدينا «إمارة آل شبيب في شرق جزيرة العرب».

والفرق بين عنوان البحث وعنوان الكتاب، أن عنوان البحث نسبة للجد الأصل «مانع بن شبيب بن فضل» الذي شيد ملك المنتفق في مدينة البصرة في أواخر القرن الثامن للهجرة / الرابع عشر للميلاد.

أما عنوان الكتاب فنسبة إلى «شبيب بن فضل» الذي قام بإنشاء كيان المنتفق الحقيقي.

وتناول المؤلف في الموضوع الأول نشوء قبيلة المنتفق ومشيختها في البصرة وقيام إمارة آل شبيب.

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز
الدارة

أما الموضوع الثاني فقد تحدث المؤلف عن نهوض إمارة آل شبيب، وكيف استطاعوا أن يُقصوا آل جبر من حكم الأحساء، وكيف استطاع راشد بن مغامس أن يصبح سلطانًا على الأحساء.

وتحدث المؤلف في الموضوع الثالث عن السلطان راشد في مواجهة القوى الكبرى المتمثلة في الهرموزيين والبرتغاليين والعثمانيين، وكيف استطاع احتلال القطيف.

وجاء الموضوع الرابع بعنوان صعود الشيخ مانع بن راشد للسلطة. وكيف استطاع بسط حكمه على الأحساء والقطيف والبصرة.

وشرح المؤلف في الموضوع الخامس استعانة الشيخ مانع بالبرتغاليين وإحتلال الهرموزيين والبرتغاليين للقطيف.

أما الموضوع السادس والأخير فقد تحدث المؤلف بإيجاز عن جهود الدولة العثمانية في طرد أسرة آل شبيب من البصرة والقطيف والأحساء.

وضمت الملاحق:

١ - شجرة آل شبيب وحكامهم.

٢ - نص الجزري بخصوص السلطان راشد وبنو جبر.

٣ - مقتطفات من بعض الوثائق البرتغالية والهرموزية.

وأورد المؤلف في نهاية كتابه قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمد عليها.

منهج الباحث في بحثه:

يقع الكتاب في «١٨٧» صفحة موزعة على النحو التالي:

١ - المتن للموضوعات الستة	٥٧ صفحة
٢ - الحواشي والتعليقات	٢٨ صفحة
٣ - الملاحق وتقع في	٤٦ صفحة
٤ - المصادر والمراجع	١٢ صفحة
٥ - فواصل	٤٤ صفحة

فالموضوعات الستة التي تناولها المؤلف في كتابه عبارة عن سلسلة مقالات موجزة إيجازًا شديدًا، انعدم الترابط في بعض الأحيان بين بعضها البعض، ولم تتعد في متنها وحواشيها وتعليقاتها (٨٥) صفحة.

أما مصادر الكتاب فسأشير إليها بإيجاز في الموضوع الأخير إن شاء الله تعالى.

إضافات الباحث واستدراكاته على من سبقه:

يمكن أن نجمل الإضافات أو الإيجابيات التي آتى بها الباحث في النقاط التالية:

١ ـ جمع الباحث الإشارات التي وردت عن إمارة آل شبيب في بعض المصادر والمراجع العربية المعربة والأجنبية في مكان واحد، وهو هذا الكتاب. لا سيما أن بعض هذه المصادر والمراجع في أماكن بعيدة يصعب الوصول إليها.

٢ ـ رجع المؤلف إلى مجموعة طيبة من البحوث العلمية المتخصصة في موضوع بحثه، وأثبت أهم ما تضمنته هذه البحوث في هذا الكتاب. وهذه نقطة إيجابية تسجل لهذا الكتاب.

٣ ـ قام المؤلف بإيراد مقتطفات من بعض الوثائق البرتغالية والهرموزية وترجمة عربية لها. وهو عمل جيد.

٤ ـ حاول المؤلف جاهدًا نقد بعض الروايات، وفِّق في بعضها، ولم يوفّق في البعض الآخر. وهذا جُهد يشكر عليه. وسأشير في الصفحات القادمة إلى أمثلة من بعض هذه الروايات.

النقد الموضوعي (الإيجابيات والسلبيات)

أشرت في الصفحة السابقة إلى إضافات الباحث واستدراكاته. وتعد من الإيجابيات التي تسجل لهذا الكتاب.

أما السلبيات فأهمها ما يلي:

حساسية الموضوع: إذ يستعرض المؤلف القبائل في جنوب العراق والبصرة والأحساء والقطيف والبحرين... ونجد... وغيرها من الأقاليم. ويؤكد تبعيتها لحكام البصرة من أسرة المنتفق وآل شبيب وغيرهم . وأن

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز
الدارة

هذه التبعية قديمة جدًا في رأي المؤلف. حتى إن الدولة العثمانية قد أقرتها بعد مجيئها إلى البلاد العربية. حيث حوَّلت القطيف إلى وحدة إدارية هي اللواء (السنجق)، وجعلته تابعًا لولاية البصرة... (انظر الموضوع السادس من الكتاب).

ويقول المؤلف في صفحة ٧٩ و ٨٠ ما نصه: «وبين أيدينا وثائق عثمانية ترقى إلى هذه الفترة في منطقة القطيف، بالإضافة إلى وثائق أخرى تتضمن بعض الإشارات للوضع المالي في منطقة الأحساء. والوثائق المشار إليها تشابه مثيلاتها المطبقة بالبصرة خلال الفترة نفسها، وهي تشير بالتالي إلى ما كان يطبقه آل شبيب من أنظمة وقوانين في تلك المناطق الخاضعة لسلطتهم، وتؤكد عنايتهم الشديدة بهذا الجانب. فنظام الضرائب وتنظيم السوق هو - دون شك - تعبير عن نظام دولة ومسار لعلاقات اجتماعية، وقد اعتمدها العثمانيون مع تغيير بسيط فيها، وذلك فور استيلائهم على المناطق المذكورة».

ومن الأمور المثيرة للحساسية في هذا الكتاب ما ادعاه المؤلف من تبعية أجزاء من البحرين والقطيف بل وأجزاء من الساحل الغربي للخليج العربي لفارس، وأن حكام فارس مارسوا سلطتهم على هذه البلاد منذ فترة زمنية بعيدة. (انظر صفحة ٩٩ وما بعدها إلى نهاية الكتاب).

يقول المؤلف في صفحة ٩٨ و ٩٩ ما نصه: «وعلى أي حال فإن الهرامزة والبرتغاليين ساروا منذ البداية في تنفيذ خططهم من دون اكتراث بالشيخ مانع، فقد قام الرئيس نور الدين الفالي بتنصيب حاكم فارس على القطيف، ووضع قوة عسكرية في قلعتها...».

ومن سلبيات هذا الكتاب كثرة الاضطرابات وتضارب الآراء، وتناقض الروايات، وسرعة إصدار القرار والحكم في أمور ما زال فيها خلاف بين المؤرخين، منها على سبيل المثال لا الحصر:

ذكر المؤلف في صفحة ٢٣ أن حديثه عن المنتفق لا يقصد به تلك القبيلة التي ظهرت في بادية البصرة خلال القرن الرابع للهجرة / العاشر للميلاد، وتغلغلت في أريافها، وذاع صيتها طوال القرون التي تلت ذلك ؛ إذ إن تلك القبيلة كانت في الواقع قد تمزقت وتشتت... على يد السلطة

العباسية في حدود سنة ٦١٦ - ٦١٧هـ/١٢٢٠م.

وذكر المؤلف في الفقرة الثالثة من الصفحة نفسها: «فحديثنا إذاً سينصب على قبيلة أخرى حملت الاسم نفسه، ومارست نشاطها في ذات المنطقة، من دون أن تمت بصلة لسابقتها في النسب، والوشائج القبلية أو في البيت الذي تولى زعامتها. لذا فالرابط بين هذه القبيلة المتأخرة وسابقتها المتقدمة لمجرد التشابه بين اسميهما، ما هو إلا خطأ تاريخي يقع الكثير فيه ولا يزال».

هذا الرأي الذي أورده المؤلف في الفقرة الثالثة وقطع بصحته وبنى عليه كتابه لم يذكر لنا دليلاً على صحته، ولا مصدرًا موثقًا اعتمد عليه. وهذا الموضوع ما زال فيه خلاف بين المؤرخين.

وفي الفقرة الأخيرة من صفحة ٢٣ يقول المؤلف: «غير أن المعلومات المتعلقة بنشوء قبيلة المنتفق الجديدة وبروز اسمها وعن أصول زعمائها وكيفية ارتقائهم سلم القيادة، ما هي إلا معلومات مختزلة إلى حد كبير، ولا تعدو أن تكون تراثًا قبليا تداولته الشفاه، واحتفظت به الذاكرة الجماعية لفترة طويلة، فامتزجت حقائقه الغائبة بالأساطير والحكايات ضمن نسق ذهني لعصور التخلف الثقافي...»».

ثم ذكرٍ المؤلف في صفحة ٢٤ رواية من تلك الروايات التي اختلطت بالأساطير عن نشوء قبيلة المنتفق.

وفي نهاية الصفحة في الفقرة الأخيرة حكم المؤلف بصحتها، وبنى عليها كتابه على الرغم من أنه قدّم لها بأنها رواية امتزجت الأساطير.

ومن السلبيات الأخرى في هذا الكتاب كثرة الاحتمالات والافتراضات التي وردت مئات المرات في ثنايا الكتاب؛ مما أضعف الثقة به والأخذ عنه. ومن الأمثلة على ذلك: لفظة «لعله» وردت ثلاث مرات في الفقرة الثانية ص ٤٣، وورد في صفحة ٤٥ لفظة «لعل، ويبدو، واحتمال، ومن المحتمل، وربما» وردت عشر مرات.

ومن المآخذ على هذا الكتاب قلة الوثائق العثمانية، فلم أجد لها ذكر سوى ثلاث إشارات بسيطة في صفحة ٣٣ و ٧٦ و ٧٢ على الرغم من أن الدولة العثمانية لها دور بارز في أحداث هذا الكتاب، ظهر هذا في

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز
دارة

الموضوع الثالث، والخامس والسادس. ولا أدري ما سبب استبعاد الوثائق العثمانية عن ميدان البحث على الرغم من أن المؤلف ذكر في صفحة ٧٩ ما نصه: «وبين أيدينا وثائق عثمانية...» فكان الأولى موازنة ما ورد من معلومات في الوثائق البرتغالية والهرموزية والعربية والعثمانية للخروج بخلاصة وافية من هذه الوثائق.

ومن السلبيات التي أسجّلها على هذا الكتاب الإفراط في النقل من بعض الكتب والبحوث، يشير في بعض الأحيان إلى ذلك الاقتباس، وفي أغلب الأحيان لا يشير، ومن الأمثلة على ذلك:

صالح أوزبران: الأتراك العثمانيون والبرتغاليون ١٥٣٤-١٥٨١م ترجمة عبدالجبار ناجي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، بالبصرة، بغداد، ١٩٧٩م.

أحمد بو شرب: (١) «مساهمة الوثائق البرتغالية في تاريخ الغزو البرتغالي لسواحل المغرب والبحر الأحمر والخليج العربي»، مجلة المناهل، المغرب، ١٤٠٣هـ / ١٩٧٩م.

(٢) «مساهمة المصادر في كتابة تاريخ البحرين خلال النصف الأول من القرن السادس عشر»، الوثيقة، (البحرين)، عدد خاص ١٩٨٣م، ص ١١٨-١٤٠.

فلو قارنا المعلومات الواردة في هذا الكتاب بما ورد في المراجع الثلاثة الآنفة الذكر لوجدنا تطابقاً كبيرًا، حتى في المصادر والمراجع أحياناً؟!

وفي الختام أشير إلى أن هذا الكتاب يحتاج إلى المزيد من المادة العلمية التي تزيل تلك الافتراضات والتخمينات التي لجأ إليها المؤلف كثيرًا في كتابه، وهذه المادة العلمية متوفرة في الوثائق والمصادر العثمانية المعاصرة.

وبعد اطلاع المؤلف عليها سوف يعيد النظر - إن شاء الله - في كثير من القضايا التي تعرض لها في كتابه، وتزداد أهمية الكتاب وفائدته.

والله من وراء القصد

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.